

خاتمة

بعد دراستنا لموضوع حقوق الزوج لاحظنا أن الشريعة الإسلامية أعطت للزواج مكانة سامية، فعبّر عنه المولى عز وجل بالميثاق الغليظ ، ورتّب عنه آثارا متعددة، منها حقوق الزوج على زوجته.

ومما لاحظناه أن حقوق الزوج تنقسم إلى مادية ومعنوية ، وبمراعاة وأداء هذه الحقوق تسير الحياة الزوجية سيرا حسنا منتظما وتستقر الأسرة وتتحقق السكينة و الألفة والإطمئنان. ولأن المشرع الجزائري التزم بالشريعة الإسلامية في قانون الأسرة الجزائري ، فالقاضي في نزاعه في مجال حقوق الزوج على زوجته فإنه يعود إلى أحكام الشريعة الإسلامية حسب نص المادة 222 من قانون الأسرة الجزائري .

ونخلص في الأخير من خلال دراستنا لموضوع حقوق الزوج على زوجته إلى النتائج الآتية :

- بمراعاة هذه الحقوق والقيام بالواجبات تنشأ بين الزوجين روح التكافل والتعاون وتقاسم الأعباء والمسؤوليات .
- على الرغم من أهمية موضوع حقوق الزوج ودوره في بناء أسرة إلا أننا نجد أن المشرع الجزائري لم يعرهِ الاهتمام الكافي بحيث وضع في قانون الأسرة الجزائري مادة واحدة للحقوق الزوجية وتشمل حقوق وواجبات الزوجين معا، وحبذا لو ترك النص القديم الذي ينص على حقوق الزوج في مادة وحقوق الزوجة في مادة أخرى والحقوق المشتركة في مادة واحدة
- إن التعديل الجديد أثار الكثير من الجدل والخلاف حول الحقوق الزوجية، خاصة وأن المشرع الجزائري جعل الزوج والزوجة في مركز متساوي؛ أي سوى بينهم في الحقوق والواجبات، إذ كان عليه أن لا يجعلهم في نفس المساواة في الحقوق الزوجية لأن القوامة والدرجة دائما للرجل وكل حسب الفطرة التي خلق بها.
- إن إلغاءه لحق طاعة الزوج يتولد منه عصيان لأن الشريعة الإسلامية أعطت حق الطاعة للزوج، والطاعة المقصودة في الشريعة هي طاعة الزوجة لزوجها بالمعروف لأن

لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، فعلى على المشرع الجزائري أن يدرج حق طاعة الزوج في مادة صريحة تنص على ذلك.

- كذلك لم ينص على حق الإرضاع وخدمة الزوجة لزوجها في تعديله الجديد لقانون الأسرة الجزائري بعد أن كان ينص عليه في النص القديم، مما جعل المرأة تتجنب إرضاع أولادها حفاظا على جسدها وتستعين بوسائل الإرضاع الجديدة .
- وهذا الإغفال من المشرع الجزائري أدى إلى كثرة الطلاق بين الأزواج، حيث أصبحت الزوجة تقصر في واجباتها تجاه زوجها واعتبارها أن أداء حقوق زوجها هو سلب لحريتها واهانة لكرامتها، مما يدفع الزوج في أغلب الأحيان إلى الطلاق .